وتشار الى المكان القريب بهنا او هاهنا نحو انا هاهنا قاعدون
وللبعيد بهناك او هاهناك او هنالك او هنا او هنا
او هنت او ثم نحو وازلفنا ثم الاخرين وقد يستعار غير
ثم للزمان والتزم فيهن الظرفية او الجر بمن او الى وفي كلهن
الفتح والافراد **والاسم الذي فيه الالف واللام**
اي المعرف باداة التعريف وهي ال عند الخليل وسيبويه
كما قال ابن مالك انه لا اختلاف بينهما في ذلك قال وانما الخلاف
بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية فالخليل يقول
هي اصلية والحقها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال
وسيبويه يقول هي زائدة وما زيادتها هي معتد بها
في الوضع كهمزة اسمع ولهذا لم تعد رباعيا حتى يضم
اولا مضارعه وقيل اللام وحدها والهمزة مجتلبة في الابتدا
بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع لتمكن بها من الابتدا
بالساكن واليه ذهب الاخفش وهو المشهور بين النحويين
ويتلخص من ذلك ثلاثة اقوال الاول ان الاداة
مجموع ال لكن همزتها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة
الاستعمال الثاني انها المجموع الا ان الهمزة زائدة معتد
بها في اصل الوضع كما تقدم الثالث اللام وحدها والهمزة
للوصل غير معتد بها في الوضع لكنها فتحت مع ان اصل همزات
الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقد ظهر مما مر ان الاقوال
الثلاثة في ان المعتد للتعريف مجموع ال على الاول والثاني
واللام وحدها على الثالث واذا قلت جا القوم فالهمزة
متروكة على الجميع لكن تركها على الاول بعد وجودها
على خلاف الاصل فيهما لما تقدم وعلى الثاني بعد
وجودها لكن على الاصل فيهما للاستغنا عنها بتحرك

ما قبلها

ما قبلها وعلى الثالث بمعنى انه لم يوت بها لعدم الحاجة اليها واذا
قلت القوم جا فالهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكن
ثبوتها على الاولين لثبوتها في اصل الوضع وقطعها على الاول لانها
موضوعة على القطع وعلى الثاني لاجل الابتدا وثبوتها على الثالث
لاجل الابتدا بعد ان لم تكن للتوصل بها الى النطق بالساكن وصحح
ابن مالك وغيره قول الخليل واستدلوا له بسلامته عما لزم
وغيره من وضع الكلمة مستحقة التصدر على حرف واحد ساكن
وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبان العرب تقف
عليها عند التذكر نحو ال اذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب ولا
يوقف الا على ما كان على حرفين وبجعلهما الكلمة والوقف
عليها عند الضرورة كقوله
يا خليلي اربعا واستخبرال ... منزل الدارس من اهل الحلال
وذلك كالوقف على قد في نحو قوله
ازف الترحل غير ان ركابنا ... لما تزل برحالنا وكان قد
واما ما استدل به الثالث من حذف الهمزة وصلا وكون التنكير
مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين فكذا التعريف لان الشي
يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وتخطي العامل اياها نحو بالرجل ولو كانت
في الاصل كقد لكانت في تقدير الانفصال فلم تتخطها العامل
ولا يرد نحو لا تفعل وبلا مال لانهم جعلوا الخاصة من بين
ما هو على حرفين كجزء الكلمة ولا نحو فيما رحمة الله لان الفاصل
لم يغير معنى ما قبله وما بعده عند الفصل به فلا فصل فاجيب
عنه بانها انما وصلت تخفيفا وبان حمل الشي على ضده غير لازم
بل عدم الحمل اولى ولو سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير وبان تقدير
الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على افادة معنى خارج لمعنى
المصحوب كسوف قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي

Copyright © King Saud University